المجلة الليبية للعلوم الزراعية
المجلد (17) : العددان (1-2) 2012

ورقة أصيلة

اتجاهات تطور الطلب الكلي والأهمية النسبية لمكوناته في الاقتصاد الليبي

الطاهر علي دابه
قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة – جامعة طرابلس

المستخلص

مكونات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) في الاقتصاد الليبي تشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص، الإنفاق الحكومي (العام) ، الإنفاق الاستثماري الإجمالي ، وصافي الصادرات. اتسم كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري الإجمالي وصافي الصادرات بالتذبذب النسبي خلال الفترة من 1990 إلى 2005 وبينما اخذ الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الإجمالي وصافي الصادرات اتجاها عاما تصاعديا فان الإنفاق الحكومي اخذ اتجاها عاما هبوطيا خلال هذه الفترة ، حيث تزايد كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري الإجمالي وصافي الصادرات بمعدل سنوي بلغ حوالي 423 مليون دينار و41.30 مليون دينار و 26.72 مليون دينار على التوالي وتناقص الإنفاق الحكومي بمعدل سنوي بلغ 164 مليون دينار .

بناء على الأهمية النسبية لمكونات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فان الإنفاق الاستهلاكي الخاص يعتبر المكون الرئيس وفي المركز الأول بمتوسط نسبة قدرها 56.90 % يليه الإنفاق الحكومي في المركز الثاني بمتوسط نسبة قدرها 26.87 % ثم الإنفاق الاستثماري الإجمالي وصافي الصادرات في المركزين الثالث والرابع بمتوسط نسبة قدرها 13.57 % و 2.53 % على التوالي ، على الرغم من التغيرات التي طرأت على الأهمية النسبية لكل منها في بعض السنوات . اتسم الطلب الكلي (إجمالي الإنفاق) على الناتج المحلي الإجمالي بالتذبذب النسبي بسبب التذبذب النسبي الذي شهدته مكونات الطلب الكلي على الناتج المحلى الإجمالي ، وتزايد الطلب الكلي بمعدل سنوي قدره 320.90 مليون دينار . التغيرات في الطلب الكلي كانت نتيجة للتغيرات التي حدثت في مكونات الطلب الكلي ، و الطلب الكلي بالأسعار الثابتة حقق معدل نمو سنوي خلال الفترة 1990 - 2005 قدره 2.23 % ويعود ذلك إلى المتوسط المرتفع لمعدل النمو التي حققه في الفترة 02-2005 وكان 6.18 % . ومن وجهة نظر قيمة الناتج ، فان الناتج المحلي الإجمالي الذي يتطابق مع الطلب الكلي نمى بمعدل بلغ 2.23 % في الفترة من سنة 1990 إلى 2005 . إن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونموه على مر الزمن كانت نتيجة لأسباب وهي الزيادات في مقدار كميات عوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال المتاحة في الاقتصاد

للاتصال: الطاهر علي دابه
قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة – جامعة طرابلس
هاتف : 927595158 218 + بريد إلكتروني: Tadaba@yahoo.com
استلمت: 2/ 10 /2012 م أجيزت: 28/ 12/ 2012م

والمستعملة في إنتاج السلع الخدمات ، وربما تغير الكفاءة التي تعمل بها عوامل الإنتاج ، والأسعار لن تكون مصدر ثالث للتغير. التطورات والتغيرات التي طرأت على مكونات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم طرأت على إجمالي الإنفاق أو الطلب الكلي نفسه كانت نتيجة لسياسات الاقتصاد الكلي وهي السياسات المالية ، السياسات النقدية ، السياسات الدخيلة ، وسياسات التجارة الخارجية بأدواتها المختلفة التي طبقت في الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة بهدف التأثير في الاقتصاد بجعل تقلبات الاقتصاد معتدلة وبالخصوص معدلات النمو ، البطالة ، والتضخم .

الكلمات الدالة : اقتصاد ليبي ، ناتج محلي إجمالي حقيقي ، طلب كلي ، إنفاق استهلاكي خاص ، إنفاق حكومي ، إنفاق استثماري

المقــدمة

إن مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع أو الدخل الوطني يمكن قياسه وذلك بتقدير قيمته باستخدام ثلاثة طرق وتشمل تقدير قيمة الناتج من السلع والخدمات في سنة معينة ، طريقة الدخول المكتسبة التي تحصل عليها خدمات عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) نظير مساهمتها في إنتاج السلع والخدمات والطريقة الثالثة هو قياس الإنفاق الذي تقوم به القطاعات الاقتصادية المختلفة عند شرائها للإنتاج الذي قامت الوحدات الإنتاجية بإنتاجه وتسمى بطريقة الإنفاق، وهي طريقة للوصول إلى قيمة محددة للناتج الوطني الإجمالي في سنة معينة وبطريقة مباشرة عن طريق حساب الكميات التي يتم شرائها من كل سلعة و خدمة وتقييمها بسعر الشراء الفعلي ثم القيام بتجميع الإنفاق الكلي على جميع السلع والخدمات. وعلى حسب طريقة الإنفاق(ابوحبيل، 1996)، هناك أربعة قطاعات رئيسية في الاقتصاد الليبي وهي:1) القطاع العائلي أو قطاع الأفراد الذي يقوم بالإنفاق على السلع والخدمات النهائية لغرض الاستهلاك ويسمى بالإنفاق الاستهلاكي الخـاص.2) قطاع الأعمـــال (الشركات والمنشآت) الذي يمثل إنفاقه على المعدات والآلات الجديدة والمباني وإلانشاءات وعن صافي التغير في المخزون السلعي ويطلق علية الإنفاق الاستثماري الإجمالي.3) القطاع الحكومي (العام) الذي ينفق على السلع والخدمات التي تمول إما عن طريق الضرائب أو بالاقتراض ويقتصر على الأنفاق على الأجـور والمرتبات التي يدفعها هذا القطاع لموظفيه وعلى السلع الاستهلاكية النهائية التي تعد ضرورية لقيام هذا القطاع بوظائفه.4) القطاع الخارجي وهو يوضح صافي الصادرات من السلع والخدمات وتمثل الصادرات الإنفاق الذي يقوم به الأجانب على المنتجات الوطنية بينما الواردات تمثل إنفاق القطاعات المحلية المختلفة الذي يخصص لشراء منتجات الدول الأخرى . تستخدم ليبيا السياسات المالية والتي تديرها الحكومة وأدواتها الضرائب والإنفاق الحكومي ، والسياسات النقدية ويديرها مصرف ليبيا المركزي وأدواتها التحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة وأسعار الصرف ، والسياسات الدخيلة من خـلال الرقابة على الأسعار والأجـور وكـل تلك السياسات للتأثير على مكونات الطلب الكلي أي الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق أهداف معينة مثل الحد من التضخم وزيادة معدلات التوظف أو التقليل من البطالة أو العمل على إحداث نمو اقتصادي والعمل على انتعاش الاقتصاد أو تحسين ميزان مدفوعات ليبيا مع العالم الخارجي بما في ذلك الميزان التجاري . التطورات أو التغيرات التي حدثت في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي الليبي (الطلب الكلي) وبالتالي معدلات نمو هذا الإنفاق والتي هي نفسها معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كانت نتيجة للتطورات أو التغيرات التي حدثت في مكونات ذلك الإنفاق وتغير معدلات نمو مكونات هذا الإنفاق والتي بدورها كانت نتيجة لتلك السياسات وما صاحبها من تحسن أو انتعاش أو ظهور مشاكل تعرض لها الاقتصاد الليبي في السنوات السابقة ، وبالتالي فان دراسة مكونات الطلب الكلي تساعد في رسم وتخطيط ما يسمى بسياسات الاقتصاد الكلي المناسبة لمعالجة المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد ككل .

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور مكونات الطلب الكلي (إجمالي الإنفاق) على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي بما في ذلك الأهمية النسبية لكل منها

واتجاهات تطورها ومعدلات نمو الطلب الكلي التي هي نفسها معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات السابقة.

المواد وطرائق البحث

لقد قام عدد من الباحثين بدراسة مكونات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي بطريقة أو أخرى وذلك بالتركيز على واحد أو اثنين منها ولكن ليست مجتمعة ، ومن تلك الدراسات:

التطور التاريخي للاستهلاك في الاقتصاد الليبي في الفترة 1964-1985(المصري ، 1990) ، محددات الاستهلاك الخاص في الدول النامية مع دراسة لمحددات الاستهلاك الخاص في ليبيا (ابوحبيل،1990)،موقع الاستهلاك في التحليل الاقتصادي وفي السياسة الاقتصادية الليبية (عبد الحميد،1990)، الإنفاق العام ومعضلة النقد الأجنبي في الاقتصاد الليبي(داغر و آخرون، 2001) ، الاستثمارات وتكوين وقياس رأس المال المادي غير البشري (ابوحبيل،1990) ، استثمارات ليبيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الأربعة عقود الماضية- تحليلات نظرية واستنتاجات عملية (بكار، 2005) ، وسياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات وتقييم للتجربة الليبية 1970 1986-(شامية،1990) . في هذه الدراسة سيتم دراسة وتحليل مكونات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي .

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات والإحصائيات الرسمية (official statistics) وهي تلك المعلومات التي يتم تجميعها ونشرها على أساس روتيني بواسطة الحكومة وأجهزتها المختلفة (الوزارات) وجمعت بيانات وإحصائيات عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (ويسمى بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) والإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1990- 2005. كما تم تحديد القيم الاتجاهية للعديد من الظواهر الاقتصادية موضع الدراسة مع استخدام بعض أساليب التحليل الاقتصادي والإحصائي والاقتصاد القياسي لإبراز أهمية مكونات الطلب الكلي (الإنفاق الإجمالي) على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي ، ولهذا الغرض فان دوال الاتجاه العام التي سيتم تقديرها تأخذ الصور الآتية :

1 – معادلة اتجاه خطية وهي

$$Y_i = a + b\,T_i + u_i$$

2 - معادلة اتجاه تربيعيه وهي

$$Y_i = a + bT_i + cT_i^2 + u_i$$

حيث أن المتغير T_i يشير إلى ترتيب عنصر الزمن (السنوات) والمتغير Y_i يشير كل مرة إلى الإنفاق الاستهلاكي الخاص، الإنفاق الحكومي، الإنفاق الاستثماري ، صافي الصادرات ، والطلب الكلي (الإنفاق الإجمالي) على الناتج المحلي الإجمالي ، بينما المتغير u_i هو حد الاضطراب وادخل ليأخذ في الحسبان تأثير العوامل التي قد تؤثر على اتجاه تطور المتغير التابع موضع الاعتبار .

ولتقدير معدل نمو الطلب الكلي فان معادلة النمو الآتية :

$$\ln GDPr_i = \alpha_1 + \alpha_2 T_i + u_i$$

شائعة الاستعمال، وهي في شكل نموذج نصف لوغاريثمي (semi log model) والذي فيه المتغير GDPr هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمتغير T يشير إلى ترتيب عنصر الزمن، ومعامل الميل α_2 يقيس التغير النسبي في المتغير GDPr وهو لكل تغير مطلق في T ، بمعنى أن α_2 تساوي التغير النسبي في GDPr مقسوما على التغير المطلق في T وإذا ضربنا التغير النسبي في GDPr في 100 نحصل على التغير في المائة في GDPr لتغير مطلق في T. هذا النموذج يكون مفيد في هذه الحالة حيث أن المتغير T هو اتجاه الزمن وان ($100\times\alpha_2$) هي معدل النمو عندما تكون ($0<\alpha_2$) وإذا كانت ($0>\alpha_2$) فإنها تمثل معدل تآكل أو تراجع في GDPr (Gujarati،1988). لقد استخدمت طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Squares) كطريقة قياسية لتقدير معادلات الاتجاه العام ومعادلة النمو .

النتائج والمناقشة

أولا : تطور مكونات الطلب الكلي

أ - تطور الإنفاق الاستهلاكي الخاص

الإنفاق الاستهلاكي الخاص يقوم به القطاع العائلي (الأسر) أو قطاع الأفراد وذلك بالإنفاق على السلع والخدمات النهائية لغرض الاستهلاك ، والسلع لغرض الاستهلاك النهائي تشمل السلع غير المعمرة و المعمرة

. تشير بيانات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجدول (1) إلى إن الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الاقتصاد الليبي بالأسعار الثابتة اتسم بالتذبذب النسبي خلال الفترة من 1990 إلى 2005 وقد وصل الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى أقصى قدر له وهو 11475 مليون دينار عام 2005 والى أدنى قدر له وهو3446.4 مليون دينار في عام 1991. أما بالنسبة لحجم الاستهلاك فيلاحظ انه لم يشهد زيادات أو انخفاضات مستمرة لسنوات متتالية عديدة خلال الفترة قيد الدراسة باستثناء السنوات من 2000 إلى 2005 التي زاد فيها الاستهلاك ولذلك قسمت إلى أربعة فترات زمنية عند تحليل الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي الخاص في الطلب الكلي مقارنة بالمكونات الأخرى للطلب الكلي كما هو مبين لاحقا في هذه الدراسة. وبحساب الاتجاه العام للإنفاق الاستهلاكي الخاص في الاقتصاد الليبي باستخدام النموذج الخطي والتربيعي والذي يشير فيهما المتغير C إلى الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالمليون دينار كما يشير المتغير T إلى ترتيب عنصر الزمن أمكن التوصل إلى النتائج المدونة في الجدول(2) وتشير النتائج إلى تزايد الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمعدل سنوي معنوي إحصائيا بلغ حوالي 423.0 مليون دينار اعتمادا على النموذج الخطي .

ب - تطور الإنفاق الحكومي :

الإنفاق الحكومي يشار إليه بالإنفاق الاستهلاكي النهائي العام وهو عبارة عن الإنفاق الجاري (الإنفاق ألتسييري) الذي يقتطع من ميزانية الدولة لتغطية النفقات الإدارية التي تنفقها أجهزة الدولة لتسيير أعمالها اليومية كالإنفاق على الرواتب والأجور والتعويضات والإنفاق على السلع الغير معمرة كالقرطاسية والمحروقات ونفقات الصيانة لوسائل النقل وغيرها ويطرح منه ما تبيعه الحكومة من المواد والخدمات إلى المنتجين والمستهلكين وعادة ما يمول هذا الإنفاق عن طريق الضرائب أو بالاقتراض .

تشير بيانات الإنفاق الحكومي في الجدول(1) إلى أن الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الليبي بالأسعار الثابتة اتسم بالتذبذب النسبي خلال الفترة من 1990 إلى 2005 أما بالنسبة لحجم ا لإنفاق الحكومي فيلاحظ انه لم يشهد زيادات أو انخفاضات مستمرة لسنوات عديدة خلال الفترة قيد الدراسة باستثناء السنوات من1994 الى 1997ومن 2000 إلى 2005 والتي زاد فيها الإنفاق الحكومي باستمرار، وقد وصل الإنفاق الحكومي إلى أقصى قدر له وهو7926.7 مليون دينار عام 1991 والى أدنى قدر له وهو 2737 مليون دينار في عام 2002. وبحساب الاتجاه العام للإنفاق الحكومي في الاقتصاد الليبي باستخدام النموذج الخطي والتربيعي والذي يشير فيهما المتغير G إلى الإنفاق الحكومي بالمليون دينار كما يشير المتغير T إلى ترتيب عنصر الزمن أمكن التوصل إلى النتائج كما في الجدول (2)، وتشير النتائج إلى تزايد الأنفاق الحكومي بمعدل سنوي معنوي إحصائيا بلغ حوالي 164.0 مليون دينار اعتمادا على النموذج الخطي .

ج – تطور الإنفاق الاستثماري الإجمالي:

الإنفاق الاستثماري هو الإنفاق الموجه لزيادة أو الحفاظ على رصيد رأس المال الذي يشمل المصانع والآلات والمكاتب والمنتجات المعمرة الأخرى المستخدمة في عملية الإنتاج . إن الإنفاق الاستثماري الإجمالي يشمل التكوين الرأسمالي الثابت والتغير في المخزون السلعي وبالنسبة للتكوين الرأسمالي الثابت فانه يشمل الأبنية السكنية وغير السكنية وتشييدات عدا استصلاح الأراضي واستزراعها وسائل النقل والآلات والمعدات والتأثيثات والتجهيزات وحيوانات الإكثار والخدمة وأصول أخرى، ومصادر التكوين الرأسمالي الثابت تشمل التكوين الرأسمالي العام والذي يقوم به القطاع الحكومي من خلال خطط التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة للاقتصاد الليبي ونصيبه يتراوح ما بين 82-86 % من إجمال التكوين الرأسمالي الثابت في الفترة الزمنية قيد الدراسة ويشمل تشييدات عدا استصلاح الأراضي، وسائل النقل والآلات والمعدات والتأثيثات والتجهيزات، والمصدر الثاني هو التكوين الرأسمالي الثابت في القطاع الخاص ونصيبه يتراوح ما بين 14-18 % وهو حسب الأنشطة الاقتصادية يشمل: ملكية المساكن والنقل والتخزين والمواصلات والصناعات التحويلية والتجارة والفنادق والمطاعم والمال والتامين وخدمات الأعمال (عدا المساكن) والزراعة والغابات وصيد الأسماك .

أما المخزون فانه يكون في شكل سلع كمواد خام ومن السلع نصف مصنعة ومن السلع النهائية والتي تحتفظ بها المنشآت في انتظار للمبيعات ، ويمثل التغير في المخزون

الجدول 1. الإنفاق الاستهلاكي الخاص ،الإنفاق الحكومي ، الإنفاق الاستثماري الإجمالي ، صافي الصادرات ، والطلب الكلي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1990 - 2005

السنة	الإنفاق الاستهلاكي الخاص		الإنفاق الحكومي		الإنفاق الاستثماري الإجمالي		صافي الصادرات		الطلب الكلي+	
	القيمة بالمليون دينار	%	القيمة بالمليون دينار	%	القيمة بالمليون دينار	%	القيمة بالمليون دينار	%	القيمة بالمليون دينار	معدل النمو السنوي % ++
1990	5840.8	50.70	3545.0	30.76	2137.2	18.55	- 4. 1	- 0.01	11521.6	1.2
1991	3446.4	26.85	7926.7	76 .61	1568.6	12.22	- 106.4	- 0.83	12835.3	11.4
1992	3486.0	27.38	7100.9	55.77	1603.4	12.60	541.5	4.25	12731.8	- 0.80
1993	8315.3	62.84	2899.0	21.91	1945.3	14.70	72.5	0.55	13232.1	3.93
1994	7980.8	61.11	2899.0	22.20	2036.0	15.58	144.4	1.11	13060.2	- 0.54
1995	7547.8	55.99	3075.0	23.63	1428.2	10.97	964.5	7.41	13015.5	- 0.34
1996	7958.2	59.18	3300.0	24.54	2057.2	15.29	133.1	0.99	13448.5	3.32
1997	8368.1	59.68	3333.0	23.77	1620.6	11.56	699.4	4.99	14021.1	4.25
1998	8757.7	64.18	3085.0	22.61	1405.5	10.30	398.0	2.92	13646.2	- 2.67
1999	8561.2	62.27	3007.8	21.88	1428.2	10.39	751.3	5.46	13748.5	0.75
2000	7713.0	54.82	3367.0	23.93	1998.2	14.20	991.8	7.05	14070.0	2.34
2001	8937.0	63.19	3621.0	25.60	1930.0	13.65	- 346.0	- 2.46	14142.0	0.51
2002	10339.0	68.49	2737.0	18.13	2319.4	15.37	- 300.4	- 1.99	15095.0	6.74
2003	10659.0	65.96	2928.0	18.12	2138.2	13.23	435.8	2.70	16161.0	7.06
2004	10877.0	64.12	3012.0	17.76	2325.2	13.71	748.8	4.41	16963.0	4.96
2005	11457.0	63.75	3165.2	17.61	2737.1	15.23	611.9	3.40	17971.2	5.94
متوسط معدل النمو السنوي من 1990 إلى 2005										3.00
معدل النمو السنوي من 1990 إلى 2005 +++										2.23

المصدر: - مجلس التخطيط العام . الحسابات القومية 1986 - 1999 ، ديسمبر 2001
مجلس التخطيط العام . المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-2000 ، ديسمبر 2001
إدارة البحوث والإحصاء . مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية ، للسنوات 2003 , 2005, 2006
الهيئة العامة للمعلومات . الكتاب الإحصائي للسنوات 2003, 2004, 2005, 2006
+ الطلب الكلي = الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الحكومي + الإنفاق الاستثماري الإجمالي + صافي الصادرات
++ معدل النمو السنوي (حسب الحسابات الوطنية)
= (التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي÷ التغير المطلق في ترتيب عنصر الزمن)× 100
+++ معدل النمو حسب معادلة النمو

شيئا ما تم إنتاجه خلال سنه ولم يستخدم في إنتاج آخر بل يبقى في مخازن الشركات في تلك السنة ، فالزيادة في المخزون تعني أن الشركات (قطاع الأعمال) أنتجت بعض السلع ولم تتمكن من تسويقها ، بينما الانخفاض في المخزون يعني انخفاض مخزون (السحب من المخزون) الشركات من المواد الخام ومن السلع نصف مصنعة ومن السلع النهائية . وعادة ما يتم الاحتفاظ بالمخزون لعدة أسباب متداخلة وهي:

1) البائعين يحتفظون بمخزن لتلبية الطلب المستقبلي على السلعة .

2) يكون اقل تكلفة للمنشاة عند طلب السلع بكميات كبير ولمرات قليلة.

3) المنتجون قد يحتفظون بمخزون سلعي كطريقة لتسهيل إنتاجهم بدلا من المداومة على تغيير مستوى الإنتاج على خط الإنتاج والذي يكون مكلف ويقومون بتكوين مخزون عندما يكون الطلب منخفض والسحب منه عندما يكون الطلب عالي.

4) بعض المخزون يحتفظ به ولا يمكن تجنبه كجزء من عملية الإنتاج. وفي علاقة بالاستثمار في المخزون فهناك ما يعرف بالاستثمار غير المخطط (غير المرغوب) في المخزون وهذا يحدث إذا كانت المبيعات منخفضة بشكل غير متوقع وتتراكم في شكل مخزون وبالتالي فهي نتيجة لطلب كلي منخفض غير متوقع ، أما الاستثمار المخطط في المخزون حيث يكون المخزون مرتفع لان المنشآت تخطط لاستئناف المخزون الناضب ويكون كاستجابة لطلب مرتفع حديثا وغير متوقع ، بمعنى ان التراكم في المخزون قد يكون مرتبط بانخفاض أو ازدياد سريع في الطلب الكلي . وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على الإنفاق الاستثماري الإجمالي فقط دون تحليل لمكونات الإنفاق الاستثماري .

اتسم الإنفاق الاستثماري الإجمالي في الاقتصاد الليبي بالأسعار الثابتة بالتذبذب النسبي خلال الفترة من 1990 إلى 2005 وقد وصل الإنفاق الاستثماري الإجمالي إلى أقصى قدر له وهو 2737.1 مليون دينار عام 2005 والى ادني قدر له وهو 1405.5 مليون دينار في عام 1998 ، وحجم الإنفاق الاستثماري الإجمالي تبين انه شهد زيادات مستمرة لسنوات متتالية من 1991 إلى 1994 و من 2003 إلى 2005 ويغلب عليه التقلبات في السنوات الأخرى . وبحساب الاتجاه العام للإنفاق الاستثماري الإجمالي في الاقتصاد الليبي باستخدام النموذج الخطي والتربيعي والذي يشير فيهما المتغير I إلى الإنفاق الاستثماري الإجمالي بالمليون دينار كما يشير المتغير T إلى ترتيب عنصر الزمن أمكن التوصل إلى النتائج كما في الجدول (2) ، وتشير النتائج إلى تزايد الإنفاق الاستثماري الإجمالي بمعدل سنوي معنوي إحصائيا بلغ حوالي 41.306 مليون دينار اعتمادا على النموذج الخطي.

د – تطور صافي الصادرات :

صافي الصادرات من السلع والخدمات هو عبارة عن الفائض في قيمة الصادرات عن قيمة الواردات ويحسب بطرح قيمة الواردات من قيمة الصادرات وهما مكونا التجارة الخارجية للدولة في حين تمثل الصادرات الإنفاق الذي يقوم به الأجانب على المنتجات الوطنية فان الواردات تمثل إنفاق القطاعات المحلية المختلفة الذي يخصص لشراء منتجات الدول الأخرى . وفيما يخص التجارة الخارجية لليبيا فان الصادرات من السلع والخدمات تشمل:

1) الصادرات المنظورة وهي قيمة الصادرات من السلع وتشمل جميع السلع المصدرة

2) الصادرات غير المنظورة وهي قيمة الصادرات من الخدمات وتشمل أجور الشحن والنقل المقبوضة من الخارج ، نفقات السياحة والسفر التي ينفقها الأجانب في ليبيا ونفقات التامين التي تتقاضاها شركات التأمين الليبية من المعاملات الدولية . تفتقر الصادرات الليبية إلى التنوع السلعي وأكثر من 92 % من الصادرات الليبية هي صادرات النفط الخام والغاز والمنتجات البتروكيمياوية.

أما الاستيراد من السلع والخدمات فانه يشمل :

1) الاستيراد المنظور وهو قيمة السلع المستوردة ويشمل جميع السلع المستوردة .

2) الاستيراد غير المنظور وهو قيمة الواردات من الخدمات ويشمل أجور الشحن والنقل المدفوعة إلى الخارج ونفقات السياحة والسفر التي يدفعها المواطنون الليبيون في الخارج ونفقات التأمين المدفوعة للخارج ومصاريف العلاج في الخارج وعوائد الاستثمار التي

يحصل عليها الأجانب في ليبيا و تحويلات الأجانب في ليبيا إلى دولهم وتحويلات القطاع العام للخارج، هذا وتتميز الـواردات الليبية بالتنوع السلعي وتشمل مدى واسع من السلع الاستهلاكية والرأسمالية . اتسم صافي الصادرات في الاقتصاد الليبي بالأسعار الثابتة بالتذبذب النسبي خلال الفترة من 1990 إلى 2005 وقد وصل صافي الصادرات إلى أقصى قدر له وهو 991.8 مليون دينار عام 2000 والى ادني قدر له وهو (346) مليون دينار في عام 2001. وقد ظهر صافي الصادرات بإشارة سالبه في السنوات 1990 و1991 و2001 و2002 فقط ذلك لأن واردات ليبيا اكبر من قيمة صادراتها وهنا ظهر عجز في الميزان التجاري لليبيا ، وفي بقية سنوات الفترة الزمنية قيد الدراسة فان صافي الصادرات كان موجبا مشيرا إلى فائض في الميزان التجاري لأن قيمة صادرات ليبيا أكبر من قيمة وارداتها. وبحساب الاتجاه العام لصافي الصادرات في الاقتصاد الليبي باستخدام النموذج الخطي والتربيعي والذي يشير فيهما المتغير NX إلى صافي الصادرات بالمليون دينار كما يشير المتغير T إلى ترتيب عنصر الزمن أمكن التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول (2) وتشير النتائج إلى تزايد صافي الصادرات بمعدل سنوي غير معنوي إحصائيا بلغ حوالي 20.669 مليون دينار اعتمادا على النموذج الخطي .

وفي علاقة بصافي الصادرات كأحد مكونات الطلب فان التصدير هو عبارة عن طلب ياتي للاقتصاد الوطني من الخارج فهو كالطلب الداخلي على السلع بحيث انه مصدر من مصادر الدخل فعند زيادة التصدير فان هذا ينطوي على زيادة في الناتج الوطنى والدخل الوطنى والعكس صحيح في حالة نقص التصدير ، فالتصدير كالاستهلاك والاستثمار عامل من العوامل المحددة لحجم الدخل الوطنى ، وباعتبار الصادرات كمورد من موارد الدخل فان ليبيا تعتمد إلى حد كبير وأساسي على تصدير النفط الخام والمنتجات البتروكيماوية والغاز والحديد ، وهنا يمكن القول بان حجم الناتج الوطنى والدخل الوطنى محكوم بحجم وقيمة هذه الصادرات، فإذا زادت هذه القيمة زاد الناتج الوطني والدخل الوطني وإذا نقصت نقص الناتج الوطني والدخل الوطني . وعلى النقيض من عملية التصدير فان عملية الاستيراد هي طلب على سلع أجنبية من الخارج وبالتالي فهي وجه من وجوه إنفاق الدخول الموزعة في الاقتصاد الوطني وبالتالي فان الاستيراد ليس مولدا للدخل داخل الاقتصاد الوطني بل في خارجه ، وبينما زيادة حجم الدخل الوطني تؤدي إلى زيادة حجم الواردات فان نقص حجم الدخل الوطني يؤدي إلى نقص حجم الواردات .

هـ – تطور إجمالي الإنفاق (الطلب الكلي) على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة :

كما ذكر في موضع سابق في هذه الدراسة بأن الإنفاق (الطلب الكلي) على الناتج المحلي الإجمالي يتطابق مع الناتج المحلي الإجمالي ولذلك فان قيم الناتج المحلي الإجمالي تمثل الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينه. اتسم الطلب الكلي في الاقتصاد الليبي بالأسعار الثابتة بالتذبذب النسبي خلال الفترة من 1990 إلى 2005 وقد وصل الطلب الكلي إلى أقصى قدر له وهو 17971.3مليون دينار عام 2005 والى أدنى قدر له وهو 11521.6مليون دينار في عام 1990 وبحساب الاتجاه العام للطلب الكلي في الاقتصاد الليبي باستخدام النموذج الخطي والتربيعي والذي يشير فيهما المتغير AD إلى الطلب الكلي بالمليون دينار كما يشير المتغيرT إلى ترتيب عنصر الزمن أمكن التوصل إلى النتائج كما في الجدول(2) والتي تشير إلى تزايد الطلب الكلي بمعدل سنوي معنوي إحصائيا بلغ حوالي 320.90 مليون دينار اعتمادا على النموذج الخطي .

ثانيا : الأهمية النسبية لمكونات الطلب الكلي بالأسعار الثابتة

في هذا الجزء من الدراسة يتم تحليل الأهمية النسبية لمكونات الطلب الكلي بالأسعار الثابتة ، وكما ذكر سابقا فان الإنفاق الاستهلاكي الخاص هو احد مكونات الطلب الكلي وانه يعتبر من المحددات المهمة للإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، والأرقام الواردة في الجدول (1) تؤكد أهمية الاستهلاك في إجمالي الطلب الكلي خلال الفترة قيد البحث ومن الجدول نلاحظ أن نسبة ما يمثله هذا الإنفاق من إجمالي الإنفاق المحلي الذي تقوم به القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد الليبي قد تراوحت ما بين 26.85 % عام 1991 و 68.49 % عام 2002 وتجاوزت هذه

الجدول 2 . معادلات الاتجاه العام لكل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الحكومي و الإنفاق الاستثماري الإجمالي و صافي الصادرات و الطلب الكلي بالأسعار الثابتة في ليبيا خلال الفترة 1990-2005 *

المعادلة	المتغير التابع	قاطع الدالة (الثابت)	معاملات متغير الزمن T		معامل التحديد
			b	c	R^2
خطية	الإنفاق الاستهلاكي الخاص C	4544	423.0 (6.58)	-----	0.75
تربيعية	الإنفاق الاستهلاكي الخاص C	4188.0	541.5 (1.91)	6.970 – (-0.43)	0.75
خطية	الإنفاق الحكومي G	5082.0	-164.0 (2.24 -)	-----	0.26
تربيعية	الإنفاق الحكومي G	6325.4	- 578.5 (-1.91)	24.38 (1.41)	0.36
خطية	الإنفاق الاستثماري الإجمالي I	1566	41.306 (2.24)	-----	0.26
تربيعية	الإنفاق الاستثماري الإجمالي I	2145.9	-151.9 (-2.53)	11.365 (3.32)	0.60
خطية	صافي الصادرات NX	182.98	20.669 (0,88)	-----	0.05
تربيعية	صافي الصادرات NX	-26.81	90.60 (0.89)	-4.113 (-0.70)	0.08
خطية	الطلب الكلى NX	11376	320.90 (8.20)	-----	0.82
تربيعية	الطلب الكلي AD	12633	-98.25 (-0.78)	24.66 (3.44)	0.90

*** نفس المصدر أسفل الجدول (1)**

ملاحظه : القيم بين الأقواس أسفل المعاملات هي القيم التائية (t-statistics)

النسبة 62 % في السنوات من 1998 إلى 2005 باستثناء عام 2000 ولم تتجاوز هذه النسبة 28 % في السنتين 1991 و1992 . وإذا ما نظرنا إلى متوسط الإنفاق الاستهلاكي الخاص لكل فترة زمنية يتبين من الجدول(3) أن متوسط الإنفاق الاستهلاكي الخاص زاد من 5272.05 مليون دينار في الفترة 1990-1993 حتى وصل إلى 10833.00 مليون دينار في الفترة 2002 2005- وهو يمثل مرتين تقريبا متوسط الإنفاق الاستهلاكي في الفترة 1990-1993 وفي المقابل زادت أهميته النسبية من 41.91 % في الفترة 1990-1993 إلى 65.47 % في الفترة 02-2005 ولكن من حيث الأهمية النسبية فان الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الفترة 90-1993 يكون في المرتبة الثانية بعد الإنفاق الحكومي بنسبة 42.67 % من الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي بينما عاد الإنفاق الاستهلاكي الخاص ليكون المكون الرئيس للطلب الكلي وفي المرتبة الأولى في الفترات الثانية والثالثة والرابعة وبأهمية نسبية متزايدة ومتقدما على الإنفاق الحكومي .

وبالنسبة للإنفاق الحكومي ومن الجدول (1) نلاحظ أن نسبة ما يمثله هذا الإنفاق من الطلب الكلي بالأسعار الثابتة قد تراوحت ما بين 17.61 %عـام 2005 و61.71 % عام 1991 وتجاوزت هذه النسبة 25 % في السنوات 1990و1991 و 1992 و2001. وبالنظر إلى متوسط الإنفاق الحكومي في الفترات الأربعة يتبين من الجدول (3) أن متوسط الإنفاق الحكومي انخفض من 5367.90مليون دينار في الفترة90 حتى وصل إلى 2960.55 مليون دينار في الفترة -2005 2002 وانخفض بأكثر من النصف قليلا عن متوسط الإنفاق الحكومي في الفترة 1990-1993 وصاحب هذا الانخفاض تراجع الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي من 42.67 % في الفترة 1990-1993 وفي المرتبة الأولى قبل الإنفاق الاستهلاكي حتى وصلت 17.89 % في الفترة 2002-2005 ويبقى الإنفاق الحكومي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية بعد الإنفاق الاستهلاكي في الفترات الثلاثة الأخيرة وقبل الإنفاق الاستثماري .

أما في ما يخص الإنفاق الاستثماري الإجمالي فان بيانات الإنفاق الاستثماري كما في الجدول (1) تشير إلى أن نسبة ما يمثله هذا الإنفاق من الطلب الكلي قد تراوحت ما بين 10.30% عام 1998 و18.5 % عام 1990 وتجاوزت هذه النسبة 15 % بقليل في السنوات 1990 و1994و1996 و2002 و2005 . وبالنظر إلى متوسط الإنفاق الاستثماري في الفترات الأربعة يتبين من الجدول (3) أن متوسط الإنفاق الاستثمـــاري انخفض من 1813.63 مليون دينار في الفترة -1993 90 إلى 1785.50 مليون دينار و1690.48 مليون دينار في الفترتين 1994-1997 و2001 - 1998 على التوالي ثم زاد هذا المتوسط إلى 2379.98 مليون دينار في الفترة 2002-2005 وهو يمثل 1.3 مرة متوسط الإنفاق الاستثماري في الفترة 1990-1993 وفي المقابل أخذت أهميته النسبية نفس النمط حيث تراجعت من 14.42 % في الفترة 1990-1993حتى وصلت 12.16 % في الفترة 1998-2001 وتبع ذلك زيادة متوسط الإنفاق الاستثماري إلى 2379.98 مليون دينار في الفترة 2002-2005 وترتب على ذلك زيادة أهميته النسبية إلى 14.38 % ، وفي جميع الفترات يكون الإنفاق الاستثماري في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية بعد الإنفاق الحكومي وقبل صافي الصادرات .

وبالنسبة للمكون الرابع للطلب الكلي وهو صافي الصادرات فان الجدول (1) يشير إلى أن نسبة ما يمثله صافي الصادرات من الطلب الكلي قد تراوحت ما بين 2.46 - % عام 2001 و 7.41 % عام 1995 ولم تتجاوز5 % في بقية السنوات باستثناء عامي 1999 و 2000 حيث أنها تجاوزت هذه النسبة. وبالنظر إلى متوسط صافي الصادرات في الفترات الأربعة يتبين من الجدول (3) أن متوسط صافي الصادرات كان 126.55 مليون دينار في الفترة 1990-1993 ويمثل نسبة 1.01 % من متوسط الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة بعد الإنفاق الاستثماري ثم زاد إلى 485.35 مليون دينار في الفترة 1994-1997 ويمثل نسبة 3.63 % من الطلب الكلي ويبقى في المرتبة الرابعة أيضا بعد الإنفاق الاستثماري. وفي الفترة 1998-2001 انخفض متوسط صافي الصادرات إلى 448.78 مليون دينار و صاحب

ذلك انخفاض في أهميته النسبية إلى 3.23 % وتبع هذه الزيادة انخفاض متوسط صافي الصادرات في الفترة 2002-2005 إلى 374.03 مليون دينار وانخفضت أهميته النسبية إلى 2.26 % من إجمالي الإنفاق المحلي ولكن يبقى في المرتبة الرابعة بعد الإنفاق الاستثماري .

إذا فيما يخص الأهمية النسبية لمكونات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فان الإنفاق الاستهلاكي الخاص يعتبر المكون الرئيس وفي المركز الأول في جميع سنوات الفترة قيد الدراسة (باستثناء عامي 1991و1992) يليه الإنفاق الحكومي في المركز الثاني ثم الإنفاق الاستثماري الإجمالي و صافي الصادرات في المركزين الثالث والرابع على التوالي على الرغم من التغيرات التي طرأت على الأهمية النسبية لكل منها . وعلى ذلك وبالأخذ في الاعتبار متوسط الفترات الزمنية فان الإنفاق الاستهلاكي الخاص كان في المركز الثاني بعد الإنفاق الحكومي في الفترة الأولى ولكن في الفترات الثانية والثالثة والرابعة أصبح الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المركز الأول بينما تراجع الإنفاق الحكومي إلى المركز الثاني وبقي الإنفاق الاستثماري و صافي الصادرات في المركزين الثالث والرابع على التوالي .

ثالثا : معدلات نمو الطلب الكلي

من الواضح أن الطلب الكلي في عام 2005 كان يمثل 155.98 % من الطلب الكلي عام 1990 في إشارة إلى نمو الطلب الكلي ، والمعدل الذي يزداد به الطلب الكلي يشير إلى معدل نمو الاقتصاد الليبي طالما أن الإنفاق أو الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي يتطابق مع الناتج المحلي الإجمالي ، ويتبين من الجدول (1) والجدول (3) أن الطلب الكلي في الاقتصاد الليبي نمى بمتوسط معدل بلغ 3.0 % في السنة من 1990 إلى 2005 كما يؤكد ذلك شكل (1) وذلك حسب الحسابات الوطنية، ولكن اعتمادا على نتائج معادلة النمو المقدرة الآتية :

$$\ln GDPr_i = 9.358 + 0.0223\ T$$
$$R^2 = 0.85$$

فان معدل نمو الطلب الكلي هو 2.23 % في هذه الفترة وهو اقل من معدل نمو الطلب الكلي حسب الحسابات الوطنية بمقدار ثلاثة أرباع نسبة مئوية واحده تقريبا . أن معدل نمو الطلب الكلي المرتفع (11.4 %) على سبيل المثال في سنة 1991 كان نتيجة لمعدلات النمو المحققة في كل من الإنفاق الحكومي و الإنفاق الاستثماري الإجمالي و معدل النمو (7.06 %) في سنة 2003 كان نتيجة لمعدلات النمو المحققة في كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الحكومي و صافي الصادرات وتراجع أو تدهور معدل نمو الإنفاق الاستثماري الإجمالي . بينما تدهور معدل نمو الطلب الكلي (2.67 %) في سنة 1998 كان بسبب تدهور وانخفاض معدلات نمو الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري الإجمالي وصافي الصادرات على الرغم من نمو الإنفاق الاستهلاكي هناك أسباب أدت إلى نمو الطلب الكلي على مر الزمن وتجعله يتغير ، وهي الأسباب التي تتعلق بالعوامل المحددة لكل مكون من مكونات الإنفاق (الطلب) على الناتج المحلي الإجمالي وهي الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الحكومي و الإنفاق الاستثماري الإجمالي وصافي الصادرات ، وتلك الأسباب هي بالاسم السياسات المؤثرة في الاقتصاد ككل والتي تشمل: السياسات المالية المطبقة في ليبيا خلال الفترة موضع الدراسة وأدواتها هي الضرائب والإنفاق الحكومي ، والسياسات النقدية التي تولاها مصرف ليبيا المركزي وأدواتها التحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة ، السياسات الدخيلة وأدواتها تشمل التحكم والتدخل في تحديد الأسعار والأجور أو المرتبات ، والسياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية وأدواتها تشمل أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية والتعريفة الجمركية والقيود الكمية على الصادرات والواردات. وتلك السياسات المختلفة طبقت كاستجابة للظروف والتطورات التي مر بها وشهدها الاقتصاد الليبي منذ عام 1990 وفي إطار حزمة من الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي ليكون أكثر انفتاحا وللخروج من الأزمات التي تعرض لها متأثرا في ذلك بالظروف السياسية التي مرت بها ليبيا وخاصة في علاقاتها الخارجية مع بعض من الدول الغربية خلال الفترة من 1990 إلى 2005 ، وتلك السياسات أثرت في الاقتصاد الليبي وقد صممت لجعل تقلبات الاقتصاد معتدلة وبالخصوص معدلات النمو ، البطالة ، والتضخم . وإذا حدث أن تقلبات معدلات البطالة

الجدول 3. متوسط الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الحكومي و الإنفاق الاستثماري الإجمالي و صافي الصادرات والطلب الكلي بالأسعار الثابتة خلال الأربعة فترات زمنية*

الفترة الزمنية	الإنفاق الاستهلاكي الخاص		الإنفاق الحكومي		الإنفاق الاستثماري الإجمالي		صافي الصادرات		الطلب الكلي	
	القيمة بالمليون دينار	٪	القيمة بالمليون دينار	٪	القيمة بالمليون دينار	٪	القيمة بالمليون دينار	٪	القيمة بالمليون دينار	متوسط معدل النمو السنوي ٪
1993-90	5272.05	41.91	5367.90	42.67	1813.63	14.42	126.55	1.01	12580.13	3.93
1997-94	7963.73	59.49	3151.75	23.54	1785.50	13.34	485.35	3.63	13386.33	1.67
2001-98	8492.23	61.09	3270.20	23.52	1690.48	12.16	448.78	3.23	13901.69	0.23
2005-02	10833.00	65.47	2960.55	17.89	2379.98	14.38	374.03	2.26	16547.56	6.18
متوسط معدل النمو السنوي من 1990 إلى 2005										3.00
معدل النمو السنوي من 1990 إلى 2005										2.23

*المصدر : حسبت من جدول (1)

والتضخم كانت كبيرة فهذا يدل بقوة على أن السياسات المالية والسياسات النقدية لا زالت غير ناجحة بالكامل في جعلهما في نطاق حدودهما الضيقة .

وإذا نظرنا إلى الموضوع من جانب قيمة الناتج، فان الناتج المحلي الإجمالي الذي يتطابق مع الطلب الكلي نمى بمعدل قدره 2.23 % مقارنة بمتوسط معدل نمو بلغ 3.0 % في السنة من 1990 إلى 2005 حسب الحسابات الوطنية ، وهناك أسباب أدت إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مر الزمن وتجعله يتغير وتلك الأسباب تشمل : تغير مقدار الكميات المتاحة في الاقتصاد وبالذات رصيد رأس المال (المباني والآلات) والقوة العاملة وكلاهما ينمو على مر الزمن وتكون مصدر لزيادة الناتج وبالتالي فان الزيادات في وفرة عوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال المستعملة في إنتاج السلع الخدمات يحسب لها جزء من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ، والمصدر الثاني لتغير الناتج المحلي الإجمالي هو ربما تغير الكفاءة التي تعمل بها عوامل الإنتاج ، والأسعار لن تكون مصدر ثالث للتغير لأن الناتج المحلي الإجمالي مقيم بالأسعار الثابتة .

الاستنتاج

من دراسة وتحليل مكونات الطلب الكلي (الإنفاق) على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في ليبيا خلال الفترة 2005 - 1990 توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- أن الطلب الكلي (الإنفاق) على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص، الإنفاق الاستثماري الإجمالي، الإنفاق الحكومي (العام) ، و صافي الصادرات ، ومن جهة أخرى فان الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق هو مجموع مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي تلك ، وباعتبار إن الناتج المحلي الإجمالي يمثل العرض الكلي الذي هو عبارة عن ناتج ليبيا من السلع والخدمات وان الطلب الكلي يمثل طلب المجتمع على هذه السلع والخدمات، وبالتالي فان العرض الكلي يتطابق مع الطلب الكلي .
- أن كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري الإجمالي وصافي

الصادرات اتسم بالتذبذب النسبي خلال الفترة من 1990 إلى 2005 ، وبينما اخذ الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الإجمالي وصافي الصادرات اتجاها عاما تصاعديا ، فان الإنفاق الحكومي اخذ اتجاها عاما هبوطيا خلال هذه الفترة ، حيث تزايد كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الإجمالي وصافي الصادرات بمعدل سنوي بلغ 423.0 مليون دينار و41.30 مليون دينار و 20.669 مليون دينار على التوالي وتناقص الإنفاق الحكومي بمعدل سنوي بلغ 164 مليون دينار .

- الإنفاق الاستهلاكي الخاص ذو أهمية كبيرة وانه يمثل نسبة تراوحت ما بين 26.85 % و 68.49 % من الطلب الكلي عامي 1991 و2002 على التوالي وهو المكون الرئيس للطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي وفي المرتبة الأولى قبل الإنفاق الحكومي في جميع سنوات الدراسة باستثناء عامي 1991 و 1992 اللذان تراجع فيهما الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى المرتبة الثانية ليمثل نسبة اقل من 28 % لصالح الإنفاق الحكومي الذي تقدم إلى المرتبة الأولى ويؤيد هذا ما كان عليه متوسط الإنفاق الاستهلاكي الخاص و متوسط الإنفاق الحكومي في الفترة 90-1993 حيث كان الأول يمثل 41.91 % والثاني يمثل 42.67 % من الطلب الكلي ، وفي المتوسط فان الإنفاق الاستهلاكي الخاص يمثل 56.99 % من الطلب الكلي .

- الإنفاق الحكومي تراوح نصيبه ما بين 17.61 % و61.76 % ويأتي الإنفاق الحكومي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية بعد الإنفاق الاستهلاكي الخاص وقبل الإنفاق الاستثماري في جميع السنوات باستثناء عامي 1991 و 1992 اللذان كان فيهما الإنفاق الحكومي في المرتبة الأولى بنسبة فاقت 50 % وقبل الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، حيث يمثل الإنفاق الحكومي متوسط نسبة قدرها 26.87 % من الطلب الكلي .

- الإنفاق الاستثماري الإجمالي يمثل نسبة تراوحت ما بين 10.30% و18.55 % ويأتي في المرتبة الثالثة

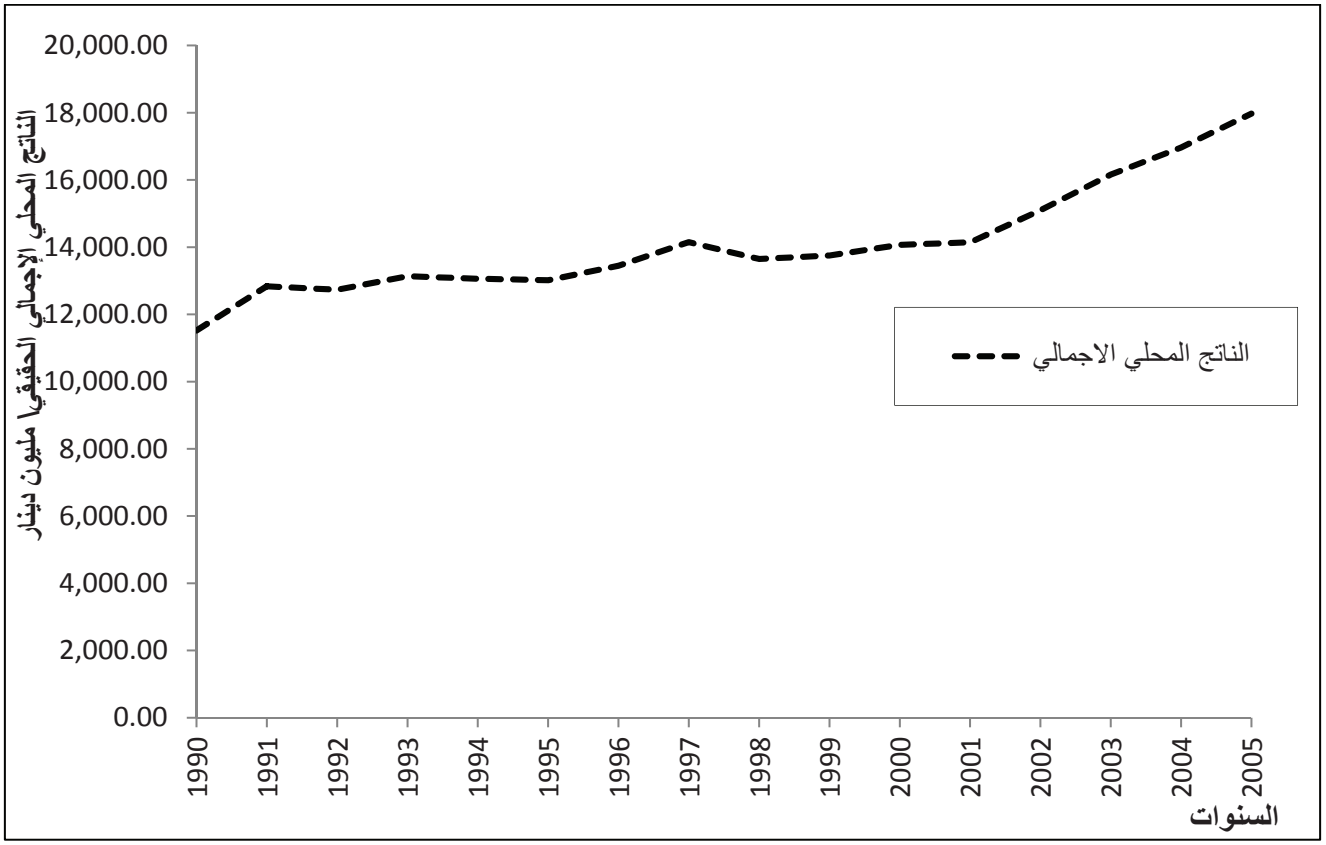

شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) لليبيا خلال الفترة 2005 – 1990

بعد الإنفاق الحكومي في جميع السنوات مع استقرار نسبي في أهميته النسبية ، وفي المتوسط فان الإنفاق الاستثماري الإجمالي يمثل 13.57 % من الطلب الكلي .

- صافي الصادرات كان يمثل ما بين -2.46% و 7.41 % من الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي وقد كان صافي الصادرات سالبا في بعض السنوات وفي بقية السنوات كان موجبا ويأتي في المرتبة الرابعة في جميع السنوات، و صافي الصادرات يمثل متوسط نسبة قدرها 2.53 % من الطلب الكلي
- اعتمادا على متوسط الفترات الأربعة تبين أن الأهمية النسبية لمتوسط الإنفاق الاستهلاكي الخاص قد تحسنت وتزايدت بشكل مطرد وفي المقابل حدث تراجع في الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي ولكن الأهمية النسبية لكل من الإنفاق الاستثماري الإجمالي وصافي الصادرات كانت مستقرة تقريبا.
- اتسم الطلب الكلي (إجمالي الإنفاق) على الناتج المحلي الإجمالي بالتذبذب النسبي خلال الفترة من 1990 إلى 2005 بسبب التذبذب النسبي الذي شهدته مكونات الطلب الكلي على الناتج المحلى الإجمالي ، وتزايد الطلب الكلي بمعدل سنوي بلغ حوالي 320.90 مليون دينار. التغيرات في الطلب الكلي على الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي كانت نتيجة للتغيرات التي حدثت في مكونات الإنفاق وهي الإنفاق الاستهلاكي الخاص ،الإنفاق الحكومي ، الإنفاق الاستثماري ، صافي الصادرات .
- بناء على الأهمية النسبية لمكونات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فان الإنفاق الاستهلاكي الخاص يعتبر المكون الرئيس وفي المركز الأول يليه الإنفاق الحكومي في المركز الثاني ثم الإنفاق الاستثماري الإجمالي و صافي الصادرات في المركزين الثالث والرابع على التوالي على الرغم من التغيرات التي طرأت على الأهمية النسبية لكل منها .
- معدل النمو السنوي للطلب الكلي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1990 - 2005 كان 2.23 % ويعود ذلك إلى المتوسط المرتفع لمعدل النمو التي حققه في الفترة 02-2005 وكان 6.18 %.
- التطورات والتغيرات التي طرأت على مكونات الطلب الكلي على الناتج المحلي الإجمالي وهي الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري الإجمالي وصافي الصادرات ومن ثم على إجمالي الإنفاق أو الطلب الكلي نفسه كانت نتيجة لسياسات الاقتصاد الكلي التي طبقت والمعمول بها في الاقتصاد الليبي خلال الفترة قيد الدراسة ، وهي السياسات المالية ، السياسات النقدية ، السياسات الدخلية ، وسياسات التجارة الخارجية والتي طبقت لغرض معالجة الاختلالات التي نتجت في الاقتصاد الليبي بسبب السياسات الاقتصادية المختلفة المعمول بها قبل عام 1990 لإدارة وتوجيه الاقتصاد الليبي في إطار الاقتصاد الموجه الذي لعب فيه القطاع العام الدور الرئيس في النشاط الاقتصادي والدولة سيطرت على جميع مناحي الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والتوزيعية وإلغاء دور القطاع الخاص . وإذا كان هناك من تطورات ايجابية في الاقتصاد الليبي في الفترة قيد الدراسة فبالتأكيد تكون في الفترة ما بعد عام 2000 مع الانفراج الذي حصل في علاقات ليبيا الخارجية ، السماح للقطاع الخاص بلعب الدور الرئيس في النشاط الاقتصادي، بدء عملية تحرير التجارة الداخلية والخارجية ، تحرير أسعار صرف الدينار الليبي ، تشجيع الاستثمار الأجنبي ، البدء في إصلاح وتطوير الجهاز المصرفي، وتحديث وإصلاح وتطوير القوانين والتشريعات المنظمة لذلك لجعل الاقتصاد الليبي أكثر توجها نحو اقتصاد السوق وأكثر انفتاحا على العالم الخارجي لغرض إنعاش الاقتصاد الليبي .

المراجع

1. ابوحبيل ، عبد الفتاح عبد السلام 1990: الاستثمارات وتكوين وقياس رأس المال غير البشري . مجلة البحوث الاقتصادية ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ص 3-26 .
2. ابوحبيل ، عبد الفتاح عبد السلام (1990): محددات الاستهلاك الخاص في الدول النامية مع دراسة لمحددات الاستهلاك الخاص في ليبيا . بحوث ومناقشات ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي . محمد عبد الجليل ابوسنينه. منشورات مركز البحوث العلوم الاقتصادية ،

الهيئة القومية للبحث العلمي ، ص 167-187 .

3. ابوحبيل ، عبد الفتاح عبد السلام 1996. التحليل الاقتصادي الكلي : النظرية والسياسات للاقتصادية . الطبعة الأولى ، منشورات جامعة الجبل الغربي ، ليبيا.

4. ابوسعيده ، حسين محمد 2009 دراسة تأثير سياسة تحرير الواردات للسلع الزراعية على استقرار الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1970-2006. رسالة ماجستير، كلية الزراعة ، جامعة طرابلس .

5. الدوري ، محمد احمد 2007 : في التجارة الخارجية . دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ، الزاوية ، ليبيا.

6. المصري ، زينب إسماعيل 1990: التطور التاريخي للاستهلاك في الاقتصاد الليبي في الفترة 1964-1985. بحوث ومناقشات ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي . محمد عبد الجليل ابوسنينه . منشورات مركز البحوث العلوم الاقتصادية ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، ص 95-115 .

7. بكار ، مصطفى 2005: استثمارات ليبيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الأربعة عقود الماضية– تحليلات نظرية واستنتاجات عملية. مجلة البحوث الاقتصادية ، الهيئة القومية للبحث العلمي، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ص 3-26 .

8. داغر ، محمود وآخرون 2001 الإنفاق العام ومعضلة النقد الأجنبي في الاقتصاد الليبي . مجلة البحوث الاقتصادية ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، المجلد الثاني عشر، العدد الأول والثاني، ص 88-112 .

9. شامية ، عبدا لله امحمد 1990: سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات : تقييم التجربة الليبية

1986 – 1970 ، مجلة البحوث الاقتصادية ،الهيئة القومية للبحث العلمي ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، ص 37-61.

10. عبد الحميد ، احمد منيسي1990: موقع الاستهلاك في التحليل الاقتصادي وفي السياسة الاقتصادية الليبية . بحوث ومناقشات ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي . محمد عبد الجليل ابوسنينه . منشورات مركز البحوث العلوم الاقتصادية ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، ص 65-71 .

11. مجلس التخطيط العام. الخطوط الرئيسية للسياسات التجارية (تقويم الوضع الحالي والسياسات المستقبلية) ، يوليو 2000.

gross domestic product grew by an annual rate of 2.23% during the period 1990 – 2005. The changes in the real gross domestic product, and its growth over time were a result of reasons which are the increases in the amount of quantities of production factors available in the economy, mainly, labor and capital used in the production of goods and services, and the efficiency by which production factors operate might changed, prices will not be a third source for the change. The changes and developments in the components of the aggregate demand, and then reflected in the total spending or the aggregate demand itself, were a result of fiscal, monetary, income, and foreign trade policies applied in the Libyan economy during this period for the purpose of affecting the economy by making the fluctuations of the economy moderate, specially, the growth rates, unemployment, and inflation .

Key words: Libyan economy , gross domestic product , aggregate demand, spending , consumption , government , investment , net exports , general trend , growth rate.